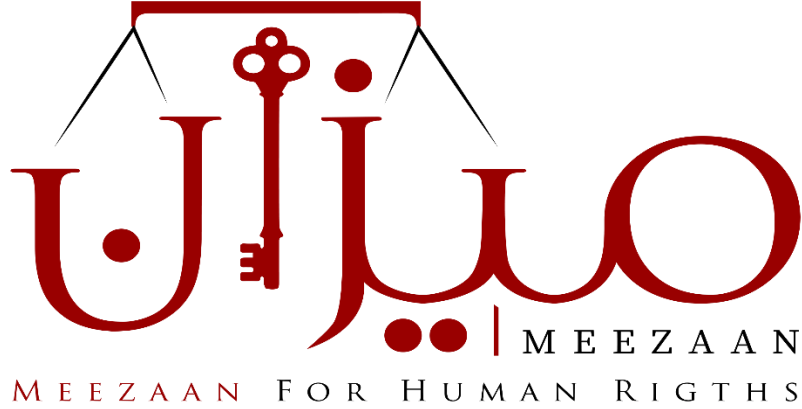


# ملف تمثيل أبناء عائلة الطلالقة بالنقب في المحاكم



مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

فاكس: (+972)-4-6559992

هاتف: (+972)-4-6471471

Website: [www.Meezaan.org](http://www.Meezaan.org)

email: [info@meezaan.org](mailto:info@meezaan.org)

تولت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرية)، متابعة ملفات معتقلي أبناء عائلة الطلائقة السبعة عشر من عشيرة الطلائقة في قرية الطويل بالنقب غير المعترف بها إسرائيليًا، الذين اعتقلوا بعد محاصرة مضارب العشيرة في جنوب اللقية وفي قرية طويل أبو جرول، وقد وجهت إليهم تهمة عديدة أكد المعتقلون أنها تهمة ملفقة وأنهم بريئون منها.



قوات إسرائيلية تقتحم إحدى مضارب عشيرة الطلائقة في النقب

وفي تفاصيل هذا الملف، فإنه في 2010/6/20 شنت قوات الشرطة وأجهزة الأمن الإسرائيلية حملة اعتقالات طالت نحو 20 شابًا من مضارب عشيرة الطلائقة في النقب، بحيث وجهت أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى الشبان عدة تهمة، بينها: الاعتداء على رجال لشرطة، وموظفي ما يسمى بـ"الكيرين كاييمت" و"الدوريات الخضراء"، والتخطيط للتعرض لشخصيات لها علاقة بـ"كيرين كاييمت" وما يسمى بـ"دائرة أراضي إسرائيل" والدوريات الخضراء، وقطع أكثر من 1000 شتلة غرست من قبل الـ"كيرين كاييمت" في أراضي عشيرة الطلائقة، وقطع أشجار، إضرار النار في جرافات وسيارات تابعة لـ"الكيرين كاييمت"، والمس بشعار الدولة، من خلال المس بالبنى التحتية. كما تم استدعاء نساء، وشيوخ للتحقيق معهم في القضية، حيث حاولت قوى الأمن انتزاع اعترافات من أمهات على أبنائهن، لتثبيت الاعترافات عليهم، وقد تم إبعاد بعض الذين حقق معهم إلى أماكن تبعد عن مكان سكنهم الأصلية، وبعيدة عن أراضي طويل أبو جرول.



قوات إسرائيلية تقتحم إحدى مضارب عشيرة الطلاقة في النقب

على ضوء ذلك، توجهت لجنة المتابعة للجماهير العربية برسالة موقعه من رئيس اللجنة السيد محمد زيدان، إلى مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان لتمثيل المعتقلين من أبناء عائلة الطلاقة في النقب، بحيث أن ميزان طانت عبر طواقمها قد مثلتهم في مرحلة الاعتقال. وجاء في رسالة لجنة المتابعة: إننا نرى أنه من المهم ومن المناسب أن تستمروا في تمثيلهم في مرحلة ما بعد الاعتقال، وذلك نظرًا لخبرتكم في هذا المجال، ولحاجة هؤلاء الأشخاص لمن يمثلهم بشكل صحيح، ولعدم قدرتهم على احتمال التكاليف.

15.7.2010

حضرة،  
الأخوة في مؤسسة الميزان لحقوق الإنسان - الناصرة

### الموضوع: تمثيل أبناء عائلة الطلاقة بالنقب في المحاكم

تحية طيبة،  
نتوجه إليكم بهذا الكتاب ، طالبين منكم، فحص الإمكانية للاستمرار في تمثيل المعتقلين من أبناء عائلة الطلاقة في النقب، والذين كنتم في مركز ميزان ، قد مثلتموهم في مرحلة الاعتقال.  
إننا نرى أنه من المهم ومن المناسب أن تستمروا في تمثيلهم في مرحلة ما بعد الاعتقال، وذلك نظرًا لخبرتكم في هذا المجال، ولحاجة هؤلاء الأشخاص لمن يمثلهم بشكل صحيح، ولعدم قدرتهم على احتمال التكاليف.  
لكم الشكر وجزاكم الله خيرا.

باحترام،  
محمد زيدان  
رئيس لجنة المتابعة  
0528515717

رسالة لجنة المتابعة إلى مؤسسة ميزان لتمثل المعتقلين

وقد باشر محامو مؤسسة لحقوق الإنسان (الناصره)، صابر أو جامع، ومحمد سليمان اغبارية، وزياد أبو غانم، بالإجراءات القانونية اللازمة للإفراج عن المعتقلين، خاصة وأنهم اعتقلوا بعد هدم منازلهم 43 مرة من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية.

وقد تم تمديد اعتقال قسم من المعتقلين حتى يوم 2010/6/24، وفي جلسة عقدت في محكمة الصلح في بئر السبع، والتي استمرت حتى الساعة العاشرة مساءً، طلبت الشرطة تمديد اعتقالهم لمدة 12 يومًا إضافيًا، لكن محكمة الصلح في بئر السبع رفضت بعد أن أثبت طاقم الدفاع أنه لا توجد أدلة كافية لمعظم التهم الموجهة إليهم ولذلك قررت المحكمة تمديد اعتقالهم لمدة ثلاثة أيام حتى استكمال إجراءات التحقيق.



المحامي صابر أبو جامع من طاقم مؤسسة ميزان

وفي 2010/6/27، جرى الإفراج عن أحد الشباب المعتقلين وهو إسماعيل الطلالة بكفالة طرف ثالث، فيما مددت المحكمة اعتقال بقية المعتقلين الذين أكدوا أنهم بريئون من أية تهم ملفقة ضدهم، على أن يتم النظر في اعتقالهم في الأيام القريبة. وقد طلبت المحكمة من الشرطة تقديم أدلة تثبت التهم الموجهة للمعتقلين بصورة فردية لكل معتقل، لا أن يتم توجيه تهم بالجملة لكل المعتقلين على حد سواء.

وفي سياق ذلك، أكد المحامي عبد الرؤوف مواسي مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، أن المؤسسة تتابع هذه القضية باهتمام نظرًا لأن جوهرها هو محاولة الدولة مصادرة حق أهل النقب في المحافظة على ملكيتهم لأراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، خاصة وأن هذا هو جانب واحد من محاولات السلطات الإسرائيلية التي من خلالها تسعى لاقتلاع أهل النقب من أراضيهم وتهجيرهم منها تحت وطأة التضييق والحصار وهدم البيوت وإبادة المزروعات، وهي كلها اعتداءات على حقوق الإنسان واجبنا جميعًا كحقوقيين ناشطين في حقوق الإنسان أن نتصدى لها ونحاربها.



المحامي عبد الرؤوف مواسي مدير مؤسسة ميزان في تلك الفترة

وفي 2010/7/5، أطلق سراح اثنين من معتقلي عشيرة الطلائقة وهما نضال وخالد الطلائقة، وذلك بشروط هي كفالة ذاتية وكفالة طرف ثالث وإيداع مبلغ 2000 شيكل. وجاء ذلك بعد أن كان قد تم خلال الأسبوعين الماضيين الإفراج عن 4 معتقلين آخرين من أبناء العشيرة وهم يونس وفريد وسمير وإسماعيل الطلائقة بنفس الشروط، إضافة للحبس المنزلي لمدة عشرة أيام لبعض منهم. وقد تم هذا الإفراج في الوقت الذي فيه لا تزال جلسات محاكمة معتقلي عشيرة الطلائقة السبعة عشر تتوالى، حيث قدمت ضدّهم لوائح اتهام تتضمن تهما مثل محاولة قتل أفراد الشرطة الخضراء، وقلع أشجار وحرق سيارات تابعة للكيرن كيممت، ومثلهم المحامون من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان صابر أبو جامع وزبياد أبو غانم.

وقد تابع طاقم دفاع مؤسسة ميزان ملفات المعتقلين وأثبت أن لا وجود لأي أدلة تشير الى تورط المعتقلين في أي جريمة وبناء عليه فقد تم إطلاق سراح قسم منهم، في حين علم طاقم الدفاع عن قيام الشرطة باستدعاء عدد من نساء العشيرة، حيث حاولت من خلال الضغط على النساء في ظروف قاسية أن تنتزع شهادات منهن تدين أبناء العشيرة المعتقلين.

وأكد المحامي صابر أبو جامع من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، أن النيابة طالبت بأن يتم إبعاد الشباب المفرج عنهم عن أرض طويل أبو جرول، وهي الأرض التي تعود ملكيتها لعشيرة الطالقة وهي محل نزاع بين العشيرة وبين السلطات، لكن طاقم الدفاع رفض ذلك رفضاً باتاً وأجبر المحكمة بأن تفرج عنهم دون أي إبعاد.

وقرر بعد ذلك أن يتم النظر في ملفات باقي المعتقلين في الجلسات القادمة. بحيث أن النيابة العامة أعلنت أنها ستقدم لوائح اتهام ضد المعتقلين أو بعضهم، الذين يؤكد محامو مؤسسة ميزان أنهم أبرياء تم اعتقالهم ومصادرة حريتهم لمجرد رباطهم في أرضهم لمنع مصادرتها والاستيلاء عليها من قبل السلطات.

وفي 2010/5/12، قدمت النيابة العامة في لواء الجنوب، لوائح اتهام ضد 8 شبان من معتقلي عشيرة الطالقة، على خلفية دفاعهم عن أرض طويل أبو جرول، وهي الأرض التي تعود ملكيتها لعشيرة الطالقة وهي محل نزاع بين العشيرة وبين السلطات.

وتتضمن لوائح الاتهام قائمة طويلة من الاتهامات منها: تعريض حياة أفراد الشرطة الخضراء للخطر وتهديدهم، وقلع اشجار وحرق سيارات تابعة للكيرن كيميتم، ومثلهم المحامون من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصره) صابر أبو جامع وزيد أبو غانم.

وأكد المحامي صابر أبو جامع من مؤسسة ميزان، أن النيابة طالبت بأن يتم إبعاد الشباب المفرج عنهم عن أرض طويل أبو جرول، وهي الأرض التي تعود ملكيتها لعشيرة الطالقة وهي محل نزاع بين العشيرة وبين السلطات الإسرائيلية.

في الخلاصة، فإن مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان عبر مكتبها في النقب، مثلت 18 شخصا من عائلة الطالقة في ملفات تمديد اعتقال قدمتها النيابة العامة ضدهم إثر مواجهتهم لرجال الأمن واللجنة اللوائية على مدار أشهر متتالية. وتم الافراج عن 10 أشخاص منهم بدون تقديم لوائح اتهام، بينما الـ 8 الآخرين تم تقديم لوائح اتهام بحقهم بتهم، حرق سيارات وجرافات "الكيرن كيميتم" ضرب رجال "الكيرن كيميتم" قطع الأشجار، وتخريب ممتلكات الدولة وغيرها.